الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٨٨

الجمعة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لوليشكي (المغرب).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(ب) دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية

تقرير الأمين العام (A/66/506)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكّر الأعضاء أن الجمعية نظرت في البند ١٢٣ من جدول الأعمال، وخاصة في بنده الفرعي (أ) في جلستها العامة ٧٢ المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر.

لقد طلب إليّ رئيس الجمعية العامة أن أدلي بالملاحظات التالية نيابة عنه:

”أود أن أرحب بالمشاركين في المناقشة العامة بشأن البند ١٢٣ (ب) من جدول الأعمال، ’دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية‘.

”نجتمع في الوقت الذي يشهد الاقتصاد العالمي ترابطا وتكافلا أكثر من أي وقت مضى. فالتكامل الاقتصادي الدولي زاد زيادة ملحوظة. وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها متزايداً نحو إعادة توازن القوة الاقتصادية العالمية مع الأهمية الاقتصادية المتزايدة لاقتصادات السوق الناشئة. ومع ذلك، فإن الهياكل القائمة للإدارة الاقتصادية العالمية لم تتطور بما يكفي لإظهار تلك التطورات. ولقد تشكّلت معظم المؤسسات الحالية للإدارة الاقتصادية العالمية منذ أكثر من ٦٠ عاماً، وأصبحت الآن بائدة. فعلى سبيل المثال، إن الأهمية الاقتصادية المتزايدة لعدد من الاقتصادات النامية لم تنعكس بما فيه الكفاية في الهياكل الإدارية لهيئات صنع القرار الرئيسية.

”علاوة على ذلك، إن الحياة الاقتصادية الحديثة قد أطلقت العنان لتدفقات هائلة من السلع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

والخدمات، والناس، والأفكار والمعلومات، والمال والموارد، الأمر الذي لم يكن يتوقعه احد في أواخر الأربعينات من القرن الماضي. ومدى المسائل التي يجب معالجتها على نحو فعال ونطاقها وتعقيدها أمور تتجاوز التوقعات المحدودة لعام ١٩٤٥.

”وردا على ذلك، اتخذت مؤسسات بريتون وودز بالفعل خطوات هامة لمعالجة تلك الاختلالات وأوجه القصور. والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة وفّرت زخما قويا لإصلاح آليات الإدارة الاقتصادية العالمية القائمة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

”وما فتئت الإدارة الاقتصادية العالمية تعاني من أوجه قصور خطيرة في مجال المشروعية والفعالية والتماسك. وبوجه خاص، إن سياسة التنسيق على الصعيد الدولي بشأن المسائل الاقتصادية والمالية يتعين تعزيزها من خلال الأطر المعززة لتنسيق الأنظمة والنظم السياسية. وفي غياب ذلك، سوف لا يكون من الممكن التصدي للتحديات العالمية في عصرنا. والترتيبات المتعددة الأطراف الرسمية الحالية غير كافية لمعالجة المسائل الإنمائية الملحة. وثمة تحديات إضافية تشمل الحاجة إلى إيجاد نُهُج أكثر فعالية لمواجهة التقلب في أسعار الأغذية والطاقة، والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

”كما علينا جماعياً أن نجد الحلول للمشاكل المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف، والهجرة، والديون السيادية والتعاون الضريبي. ومما يتصف بأهمية خاصة في هذا السياق هو دور الأمم المتحدة في الإطار المؤسسي والقانوني للإدارة الاقتصادية العالمية. وتظل الأمم المتحدة المنتدى الوحيد والمتعدد الأطراف العالمي والشامل حقا. وتمنحها شرعيتها قيمة لا تضاهى لمناقشاتها واتفاقاتها المتفاوض عليها وأنشطتها التنفيذية.

”ومع ذلك، هناك تهميش ملحوظ للأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للإدارة الاقتصادية، فضلا عن المساءلة الضعيفة حيال التعهدات التي قطعتها الدول الأعضاء في مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وفي مؤتمراتها. لذلك، من الأهمية القصوى بمكان تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها في الإدارة الاقتصادية العالمية.

”ولقد اعترفت الجمعية العامة، في القرار ٩٤/٦٥، بالحاجة إلى نظام متعدد الأطراف يكون شاملا وشفافا وفعالا بغية التصدي على نحو أفضل للتحديات العالمية الملحة، وأكدت من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مشتركة. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن القرار حظي بعدد كبير غير عادي من المشاركين في تقديمه – ١٠٠ في المجموع – ما يؤشر إلى مدى أهمية هذه المناقشة وحسن توقيتها.

”ووفقا لهذا القرار، قدّم الأمين العام تقريراً تحليلياً ركز على إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506*)، وتم إعداده بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وأدعو الجمعية العامة إلى النظر بعناية في نتائج واستنتاجات هذا التقرير، المعروض على الأعضاء. وثمة مسألة محورية هي تعزيز التنسيق والتعاون والتماسك ووضع السياسات الفعالة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

”وهنـــاك اقتراحـــات تـــدعو إلى هياكـــل جديدة، مثل إنشاء مجلس جديد للتنسيق الاقتصادي العـالمي داخـل الأمـم المتحـدة. ويجـادل آخـرون في سبيل تعزيز الهيئات القائمة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعند النظر في هذه الاقتراحات، ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى أفضل السبل لتحقيق التوازن بين الفعالية والشمولية والتمثيل.

”وثمة مهام ذات صلة تتمثل في تعزيز عمل أجهـزة الأمـم المتحـدة وآلياتهـا الفرعيـة وأسـاليب عملـها، وتحسين التنسيق والكفاءة على الصعيدين المشترك بين الوكالات والتشغيلي، وتعزيز إشراك الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. ومن المستحسن استعراض أداء أجهزة وهيئات الأمم المتحدة دورياً، وإصلاحه عند الضرورة.

”علاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة وملحة لتعزيز التنسيق وتحسين تكامل الجهود بين جميع المجموعات غير الرسمية التي تتعامل مع النظام الاقتصادي والمالي العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. ينبغي لهذه الجماعات غير الرسمية، مثل مجموعة العشرين، ومجموعة الثمانية ومجموعة الحوكمة العالمية، أن تسعى أيضا إلى التعاون فيما بينها، نظرا لأنها تتناول القضايا التي تهم الجميع.

”إن الممارسة المتبعة في الآونة الأخيرة المتمثلة في الدعوة لعقد اجتماعات غير رسمية للجمعية العامة قبل وبعد مؤتمرات قمة مجموعة العشرين، مثلما فعلتُ في شهري تشرين الثاني/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، تمثل خطوة هامة نحو تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة وبين مجموعة غير رسمية مهمة من الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة لضمان وجود صوت أعلى ومشاركة أكبر للبلدان النامية في المؤسسات الرئيسية لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وهذا أمر ضروري إذا كان لهذه المؤسسات أن تستجيب بشكل ملائم للتحديات الجديدة للعولمة وواقع القرن الحادي والعشرين. في ذلك السياق، من المهم دمج الترتيبات الإقليمية في الهيكل المعماري للحوكمة العالمية بصورة أفضل.

”ثمة مجال كبير لتعزيز الآليات الإقليمية وتوطيدها وإنشائها، بما في ذلك الروابط بين العمليات الإقليمية والعالمية. وتضطلع لجان الأمم المتحدة الإقليمية بالفعل بدور مفيد في ذلك الصدد.

”لا بد من وجود نظام فعال لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية من أجل التصدي الفعال لتحديات اليوم المتعددة، وتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده. إنني على ثقة من أن مناقشات اليوم ستساعدنا على المضي قدما نحو أرضية مشتركة يمكن من خلالها إجراء إصلاح ذي بال“.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد كرواتيا البلد المنضم هذا الإعلان.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من الدعاة الأقوياء للتعددية الفعالة، ومن المؤمنين إيمانا راسخا بالدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. فالاتحاد الأوروبي، في الواقع، هو مثال أساسي للتعددية الفعالة، وكما أدرك الآباء المؤسسون في وقت مبكر عام ١٩٥٧،

فإنه لا يمكن لأي بلد أن يواجه تحدياته لوحده في هذا العالم المترابط. يتبوأ تحديد الحلول المتعددة الأطراف للمشاكل المشتركة والترويج لها، وتصميم وتنفيذ السياسات والتدابير اللازمة لذلك الغرض، محل الصدارة في الحوكمة العالمية.

لذلك السبب، نرحب بإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة، نتيجة لاتخاذ القرار ٦٥/٩٤، ونشكر الأمين العام على تقريره عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506*). ونعتقد أن التقرير يوفر فرصة لتعميق التفاكر داخل الجمعية العامة حول السبل التي تمكِّن الأمم المتحدة من أداء دور فعال ورئيسي في إدارة التحديات العالمية بوصفها المحفل الرئيسي للتعاون والتعاضد الدوليين، عند الاقتضاء، مع المؤسسات الدولية والمنتديات والعمليات الأخرى ذات الصلة.

يواجه النظام الدولي الذي أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية ضغوطا متزايدة على عدة جبهات. لقد باتت الصفة التمثيلية للعديد من المؤسسات الدولية، وبالتالي شرعيتها المتصورة، محل تساؤل لدى عدد من المصادر. هناك اعتراف بأن ثمة حاجة لتحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة، من حيث صنع القرار ومن إدارة الموارد ونشرها على حد سواء. يشمل ذلك إيجاد سبل لضمان أكبر قدر ممكن من الشمول في النقاش السياسي، وإتاحة حصة أكبر لجميع الأطراف الفاعلة.

نتيجة لذلك، فإن تعزيز الأمم المتحدة وتحديثها كمنظمة، بما في ذلك من خلال إصلاح إداري حقيقي، لا يزال في صميم اهتمامنا. من الناحية المثالية، ينبغي أن يتحقق ذلك ليس فقط من أجل أن يعكس التغيرات التي طرأت على العالم منذ عام ١٩٤٥ بإصلاح الجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة وإعادة تنشيطها، ولكن أيضا ليعكس على نحو أفضل الحصة المالية للاقتصادات الناشئة في العالم، وتمكينها من تحمل نصيبها في دعم جهود التنمية. لا تزال الإدارة المالية السليمة والانضباط في الميزانية أمران حيويان لحسن سير النظام وفعاليته واستدامته.

يرتبط الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ارتباطاً قويا بالتعددية الفعالة التي تحتل الأمم المتحدة موقع القلب منها. وتتمثل أولوياتنا القصوى في تعزيز الأمم المتحدة، على أساس التمويل الفعال والمستدام بما يتماشى مع القدرة الحقيقية على الدفع، وزيادة كفاءة أدائها، الذي يوجد فيه مجال لعمل المزيد.

لقد ظلت إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية تشكل مسألة بالغة الأهمية في ضوء القضايا المتصلة بالتجارة المعولمة في عالم اليوم والأسواق المالية وتأثيرات العولمة والأزمة الاقتصادية والمالية. نحن نوافق على أن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية تمثل عنصرا أساسيا لتحقيق الأغراض الأساسية للأمم المتحدة، لا سيما تلك المنصوص عليها في المادة ١-٣ من ميثاق الأمم المتحدة وغيره من وثائق الأمم المتحدة الرئيسية، مثل إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). ونظل على استعداد للمساهمة بنشاط في النقاش في ذلك الصدد.

ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لهذا التفكير، الذي أُلقِي عليه الضوء في تقرير الأمين العام، تحديد السبل لتعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في تحقيق البرنامج الواسع للتنمية، الذي يشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة، فضلا على حقوق الإنسان والعلاقة بين التنمية والأمن والصراع وهشاشة البلد.

يجب أيضا تطبيق تلك المبادئ على منظومة الأمم المتحدة نفسها، بما في ذلك إطار مبادرة توحيد الأداء، من أجل تمكين نظام الأمم المتحدة من تقديم المساعدات بشكل أكثر فعالية دعماً للخطط والأولويات الوطنية على الصعيد القطري. ونعتقد أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل

أربع سنوات للسياسات سوف يتيح فرصة مهمة العام المقبل لإظهار استمرار التقدم في جعل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية أكثر أهمية وفعالية وكفاءة.

فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، فإن موضوعيه – الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة – يتيحان لنا فرصة فريدة من نوعها. يمكن لمؤتمر ريو+٢٠ أن يكون إيذاناً ببداية مرحلة انتقالية عميقة في جميع أنحاء العالم نحو اقتصاد أخضر يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. كما يمكن أيضا أن يوفر الزخم الذي تمس الحاجة إليه لإصلاح إدارة التنمية المستدامة. فيما يتعلق بالدعامة البيئية، التي نعتبرها الأضعف، فقد أعربنا من ذي قبل عن تأييدنا لترقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليصبح وكالة متخصصة للبيئة تابعة للأمم المتحدة.

في السنوات الأخيرة، جرى، في إطار عملية لقيت دعما نشطاً من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، تعزيز دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية من خلال ثلاث طرق رئيسية. أولا، قاموا بزيادة شرعيتها من خلال إصلاحات من حيث الأصوات والتمثيل لأخذ زيادة الوزن الاقتصادي للبلدان الناشئة والنامية في الاقتصاد العالمي في الاعتبار. ثانيا، زِيدت مواردها للتأكد من أن مؤسسات بريتون وودز مجهزة بما فيه الكفاية لمواجهة أي أزمة في الوقت الحاضر أو في المستقبل. ثالثا، قاموا بتكييف صكوكها وأولوياتها الاستراتيجية، آخذين في الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة ومن التحول الأطول أجلا في النموذج الاقتصادي.

عمليات الإصلاح هذه مستمرة، لا سيما من حيث الأصوات والتمثيل في البنك الدولي. وسنواصل العمل في ذلك الاتجاه بهدف مواصلة العملية الديناميكية التي تهدف إلى تعزيز صوت الدول النامية والأسواق الناشئة وتمثيلها، بما ذلك أقل البلدان نموا، في المؤسسات الدولية.

لقد بينت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أن العمل بصورة جماعية من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف والمنتديات الدولية حيوي للتصدي للتحديات التي يواجهها عالم يتزايد تكافلا. فالأمم المتحدة التي تضم تقريبا جميع البلدان في العالم هي من دون شك أكبر منتدى عالمي شامل. بيد أن المؤسسات والمنتديات المتعددة الأطراف، من قبيل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين، فضلا عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، كلها تؤدي دورا تكميليا هاما.

وفي رأينا، أن ما هو مطلوب لزيادة فعالية الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية المزيد من التماسك والتعاون بين المؤسسات والمنتديات الحالية واستخدام مزاياها المقارنة وأدوارها التكميلية أفضل استخدام. وهذا أحد الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها تقرير الأمين العام، ونؤيد المزيد من العمل في ذلك الصدد.

إن مجموعة العشرين التي لا تزال تمثل تجمعا غير رسمي، أصبحت المنتدى الرئيسي لأعضائها من أجل التعاون الاقتصادي الدولي، وفي ذلك الصدد، فإنها تضم معا الاقتصادات الرئيسية والاقتصاديات المتقدمة والناشئة على السواء لتنسيق سياساتها وإبرام الاتفاق السياسي اللازم للتصدي للتحديات التي يواجهها التكافل الاقتصادي العالمي.

يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالحاجة إلى المشاركة المستمرة بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة، وهي مسألة تم الاعتراف بها بدرجة كبيرة في الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام. وفي ذلك الصدد، نرحب

بجهود الأمم المتحدة في مجال الاتصال الجماهيري وبالدول الأعضاء فيها على تعاقبها في استضافة مجموعة العشرين، ونأمل أن يكون بوسعها أن تبني على المزيد من تلك الجهود، بما في ذلك من خلال إيجاد الطرق الكفيلة بجعل الخبرة الفنية لمنظومة الأمم المتحدة تأتي أُكلها.

ونرى أن القضية الرئيسية بالنسبة للإدارة الاقتصادية العالمية تتمثل في إقامة التوازن السليم بين الشرعية والفعالية. إننا إذ نبقي ذلك المبدأ في الأذهان، ينبغي لنا أن نواصل النضال من أجل مزيد من التماسك. ونرحب بالدور الذي تقوم به مجموعة العشرين في الاستراتيجية العالمية من أجل النمو والوظائف، من أجل بناء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا ومرونة، وتحاشي الحمائية، ومساهمة المجموعة في برنامج التنمية العالمية.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تتطلع قدما إلى المساهمة بنشاط في مداولات الجمعية العامة بشأن الإدارة الاقتصادية العالمية والتنمية واستكشاف السبيل الذي يمكن به للأمم المتحدة أن تؤدي دورا فعالا ورئيسيا للتصدي للتحديات العالمية.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الأمين العام على تقريره عن ”إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية“ (A/66/506) الذي يوفر أساسا مفيدا لمناقشاتنا. وبوصفنا عضوا في مجموعة الحوكمة العالمية من الطبيعي لنا أن نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به قريبا وفد سنغافورة بالنيابة عن تلك المجموعة.

وترى سويسرا أن موضوع الإدارة الاقتصادية العالمية والتنمية، وهو موضوع تجري مناقشته حاليا، هام بشكل خاص لسببين. أولا، لقد بينت بوضوح الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية الراهنة تكافل الدول وهشاشتها. وفي ضوء التجربة الأخيرة، نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية. ثانيا، على الرغم من أن دور منظومة الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية دور مركزي، علينا أن نسلم بأنه لم يرتق بعد إلى مستوى كل توقعاتنا.

إن سويسرا مقتنعة بأنه بوسع الوكالات الخاصة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها الأساسية، أن تلعب دورا رئيسيا في ذلك الصدد. فلا بد من تحسين التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وتحاشي ازدواجية الجهود. وما برحنا مقتنعين بأن الإصلاحات الجارية حاليا الرامية، في جملة أمور، إلى تحسين إدارة وتماسك الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ستقطع شوطا طويلا نحو وضع تقسيم أكثر كفاءة للعمل وأفضل تخصيصا للموارد داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن هنا، تنبغي مضاعفة هذه الإصلاحات، وكذلك الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بسد فجوة هامة، غير أنه لم يبلغ بعد قدرته الكاملة عندما يتعلق الأمر بالإدارة الاقتصادية العالمية.

إن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الدولية والإقليمية خارج المنظومة يجب تحسينه وزيادته أيضا. وهذا ينطبق بشكل خاص على اللاعبين الهامين غير الرسميين، من قبيل مجموعة العشرين. ونهنئ تهنئة حارة زيادة ارتباط الأمم المتحدة بمجموعة العشرين في الماضي القريب والذي يمكن أن يُعزى جزئيا إلى التزام الرئيس السابق للجمعية العامة جوزيف ديس.

وقد اقترحت مجموعة الحوكمة العالمية طرقا لزيادة تمتين الجسور التي تربط بين منظومة الأمم المتحدة ومجموعة العشرين في مجال التفويضات التي منحتها مجموعة العشرين لوكالات الأمم المتحدة. وبما أن مجموعة العشرين تساعد

الآن أكثر من أي وقت مضى في تشكيل الأولويات وتحديد ولايات المنظمات الدولية، لا بد لتلك الولايات من أن تكون أكثر شفافية وأن تقرها بوضوح هيئاتها الإدارية. وفي مؤتمر القمة الذي انعقد في مدينة كان، ناقشت مجموعة العشرين دورها في الإدارة العالمية وأعربت عن استعدادها لمضاعفة تعاونها مع الأمم المتحدة. وينبغي لمنظمتنا أن تقبل ذلك الاتصال وأن تقترح المجالات التي نود أن نرى فيها زيادة في التنسيق والتعاون.

أما بالنسبة لسويسرا، فإن هدف الإدارة العالمية هو إيجاد طريقة أفضل للصمود أمام التحديات العالمية. إنها ليست فكرة مقتضبة ولكنها شرط مرتبط بمشاكل محددة تمس حياة كل فرد. ومن هذا المنطلق، ينبغي لمناقشاتنا في المستقبل بشأن الإدارة العالمية أن تركز على هذه التحديات المحددة. وإن وضع خطة موجهة نحو العمل، تصمم وفقا لأولوياتنا، يمكن أن تساعد على تنظيم مناقشاتنا. ولا يمكن لسويسرا أن تفكر في منتدى أفضل من الجمعية العامة التي يمكن فيها مواصلة المناقشة بشأن الإدارة العالمية والتعمق فيها. ونتوق إلى الاشتراك مع الزملاء من الوفود في حوار بناء.

السيدة كوك (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أبدي بضع ملاحظات بالنيابة عن مجموعة الحوكمة العالمية تتعلق بتقرير الأمين العام عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506).

وتنوه مجموعة الحوكمة العالمية بالنتائج التي خلص إليها التقرير وتقدر توضيحه للعلاقة الهامة بين منظومة الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وأبرزت مجموعة الحوكمة العالمية باستمرار أنه لكي تترجم مداولات مجموعة العشرين إلى أعمال فعالة على نطاق عالمي، لا بد لها من أن تكون أكثر شمولية. وقد كررت مجموعة الحوكمة العالمية أن المبادرات المتعددة الأطراف لوضع المعايير التي تؤثر تأثيرا مباشرا في البلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين، يجب أن تتم بأشكال شاملة وشفافة، بما في ذلك الأمم المتحدة. وقد دعت مجموعة الحوكمة العالمية أيضا إلى مزيد من التعاون بين مجموعة العشرين ومنظومة الأمم المتحدة والممارسة المتمثلة في مبدأ ''التشكيل متغير الأبعاد'' لتمكين ذوي المصالح غير الأعضاء في مجموعة العشرين من المشاركة. ومنذ البداية، ما برحت مجموعة الحوكمة العالمية تناشد بقوة من أجل مشاركة الأمين العام ومستشاريه في عملية مجموعة العشرين. ويسرنا أن نلاحظ أنه توجه إليهم الدعوة في كل عام لحضور مؤتمرات قمة العشرين. كذلك تجدد مجموعة العشرين باستمرار مقترحاتنا بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين المشاركة بين مجموعة العشرين ومنظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون التفاعل شفافا بين مجموعة العشرين والمنظمات الدولية، وينبغي له أن يعزز الترتيبات الإدارية الرسمية القائمة التي تقوم بها المنظمات الدولية.

ومن الأهمية بمكان التشديد على أنه، بالرغم من أن مجموعة العشرين قدمت إسهامات هامة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، لا بد أن تظل منظومة الأمم المتحدة الركن الأساسي للحوكمة العالمية، اعترافا بالطابع العالمي للمنظمة وشرعيتها التي لا يمكن الطعن فيها. وعلى مجموعة العشرين أن تكمل الأمم المتحدة وتعززها. ولذلك أشادت مجموعة الحوكمة العالمية بمجموعة العشرين على تقرير رئيس وزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون عن الحوكمة العالمية، وهي ترحب باعتزام قادة مجموعة العشرين إضفاء الطابع المنتظم على ممارسة تقديم إحاطات إعلامية وعقد مشاورات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقدمت مجموعة الحوكمة العالمية اقتراحات لتقرير كاميرون، ونشعر بالسرور الآن إذ نشهد أنها أخذت بعين الاعتبار.

سأواصل الآن الإدلاء ببياني بصفتي الوطنية. من البديهي أن التحديات العالمية تثير قلق المجتمع الدولي. ومن البديهي أيضا أن العولمة ربطتنا معا بشكل وثيق إلى درجة أن أي علة في أي منطقة ستؤثر على بقية العالم. ولا يمكننا أن نهرب بعيدا، ومن المؤكد أننا لا يمكن أن نختفي من مشاكلنا. ولا بد أن نمتلكها وان نفكر في إيجاد حلول لها، بمراعاة نصيحة ألبرت أينشتاين القائلة إن المشاكل الكبيرة في وقتنا الحاضر لا يمكن حلها بنفس مستوى التفكير الذي آثارها.

إن مهمة الحوكمة العالمية مهمة صعبة. ولا يجب علينا أن نجد حلولا ابتكاريه للمشاكل الكبيرة فحسب بل علينا القيام بذلك ونحن مستندون إلى عالم الواقع. وعالم الواقع يمر بتحول عميق في العلاقات بين الدول الكبرى والأطراف الفاعلة العالمية. ويجري التنافس على القيادة العالمية فيما تطور المزيد من البلدان نفوذا وقدرات تنافس عواصم القوة التقليدية. ومن الواضح أنه لا توجد دولة واحدة تملك الإمكانيات للسيطرة على الشؤون العالمية. وفي ذلك السياق، على الدول أن تتعاون مع بعضها ومع الأطراف الفاعلة المعنية لإيجاد حلول حقيقية للمشاكل العالمية. وإذا لم نتمكن من العمل معا، سيتعين علينا أن نسير على غير هدى وأن نقنع بإحراز نتائج دون المثلى. وفيما يعاد رسم العلاقات التقليدية وتبنى أنماط جديدة للتفاعل، على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور فعال في تخفيف وطأة ذلك الانتقال والإقلال إلى أدنى حد من الاحتكاك فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

وقدمت مجموعة العشرين استجابة سريعة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨، ولكن المجموعة تفتقر إلى شرعية الأمم المتحدة ولا يمكنها أن تكون بديلا لدور المنظمة ووظائفها. ويحسب لقادة مجموعة العشرين أنهم اعترفوا بأن على المجموعة أن تبقى ”كفؤة وشفافة وخاضعة للمساءلة“ بمتابعة ”المشاركة المستمرة والفعالة مع الدول غير الأعضاء، بما في ذلك الأمم المتحدة“، ورحبوا بإسهامها في أعمال مجموعة العشرين، عند الاقتضاء. وبعبارة أخرى، تتاح لنا فرصة لتعزيز العلاقة بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة.

وبعض الدول الأعضاء قد لا يعجبها القول إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل مع الأطراف الفاعلة غير الرسمية للتأثير على الحوكمة العالمية. ولكن علينا أن نقيم بكل صدق صلاحية الأمم المتحدة اليوم. ففي حين كانت البلدان في كل مكان تتطلع في يوم ما إلى قيادة الأمم المتحدة ورؤيتها وإرادتها الجماعية، تضم المنظمة اليوم دولا أعضاء مستقطبة. ويتسم الواقع على الأرض بانقسامات إيديولوجية بدلا من الحوار الشامل، حيث تطغى السياسة والأولويات الوطنية على الشراكة والسعي لتحقيق المصلحة العامة. ونحن ننخرط في التظاهرات السياسية ونماحك بشأن الدلالات اللفظية، ونحل الأقوال محل الأفعال ذات المغزى. ونتيجة لذلك، واقتبس من وزير خارجية بلدي حين خاطب الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، ”يوجد حالياً نوع من عدم الترابط بين تكاثر القرارات التي نناقشها عاماً إثر عام والحقائق الراهنة فعلاً“ (A/66/PV.28، صفحة ١٢).

ومن مصلحة الدول الأعضاء تعزيز منظومة الأمم المتحدة لتستمر في الاضطلاع بدور محوري في الحوكمة العالمية. ومن واجبنا أن نضمن عدم تجاهل مصالح الفقير والصغير والضعيف. وفي الوقت نفسه، يمكن تعزيز منظومة الأمم المتحدة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم من العمل بصورة جماعية وفعالة للتحسب من طموحات الدول الكبيرة. ونأمل أن تتمكن مناقشة اليوم من تحديد وتقرير الخطوات التي يلزم أن نتخذها نحو بلوغ ذلك الهدف. ويود وفد بلدي أن يقدم اقتراحين.

أولا، لا بد من تحسين أساليب عمل منظومة الأمم المتحدة وعناصرها. وعلينا أن نغرس ثقافة قوية للمساءلة

والابتكار في جميع أجزاء المنظومة. ويجب علينا التخلص من السبل البالية لإنجاز الأعمال، وتقليص الهدر وتحفيز الموظفين من أجل تعزيز تقديم منظومة الأمم المتحدة للخدمات إلى الدول الأعضاء. ثانيا، ينبغي أن نشجع المزيد من اتساق السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بغية تقديم المزيد من التوجيه في الحوكمة العالمية.

ومع ذلك، لا يمكن للمنظمة أن تضطلع بدور ما لم يتم تحديثها. وبغية ضمان ألا تستبدل أدوار اتخاذ القرار ووضع القواعد التي تضطلع بها هذه المؤسسة العالمية الفريدة، على الدول الأعضاء أن تأخذ مأخذ الجد إصلاح الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة. وقد لا تكون لدينا سرعة استجابة مجموعة العشرين أو الخبرة في المجالات المحددة لهيئة تقنية مثل منظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال؛ ولكننا نجسد الإرادة السياسية والشرعية، ولن نتهاون في استخدامهما لتعزيز الأمم المتحدة والحوكمة العالمية.

إن الأزمات من جميع الأنواع تحيط بنا، ولكن المجتمع الدولي ليس عاجزا. ولدينا أدوات متاحة لنا؛ وينبغي أن نستجمع الإرادة لاستخدام هذه الأدوات. وأود أن أكرر عبارات الرئيس جون ف. كيندي، الذي قال في خطاب له في إندينابولس في عام ١٩٥٩: ”عندما تكتب كلمة أزمة باللغة الصينية، فإنها تتألف من حرفين – الأول يمثل الخطر والثاني يمثل الفرصة“ وفي أي أزمة، ينبغي أن نكون واعين بالخطر، ولكن علينا أيضا أن ندرك الفرصة. فلنكن جميعا ذوي رؤية واضحة.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يسرني، سيدي، أن أشاهدكم وأنتم تتولون رئاسة هذه الجلسة.

بادئ ذي بدء، أود أن اشكر الأمين العام على تقريره عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506*)، الذي يوفر الأساس لمناقشتنا بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وتتفق المكسيك مع ملاحظة التقرير بشأن الدور المحوري الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة، المنظمة المتعددة الأطراف الرئيسية، في المناقشة بشأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار الكامل طابع المنظمة العالمي وإشراك المنظمات ذات الصلة والأطراف الفاعلة عند الاقتضاء، ومع الإقرار بأن التحديات الرئيسية ما زالت تواجه تعزيز أعمال المنظمة في تنسيق المسائل الاقتصادية والمالية والإنمائية.

ونولي أهمية كبيرة للتوصية بشأن ضرورة تحسين تنسيق منظومة الأمم المتحدة وتعاونها واتساقها، وقبل كل شيء، فعاليتها في صياغة السياسات الاقتصادية. وفي ذلك الصدد، من الضروري تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تحسين الاهتمام والتصدي في إطار الأمم المتحدة للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية الدولية ولزيادة تعزيز جدول الأعمال الإنمائي، وهو بالغ الأهمية لتحقيق الالتزامات التي قطعت على الصعيد الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤمن المكسيك إيمانا جازما بتعددية الأطراف وبضرورة توحيد جهودنا في سبيل إقامة نظام مالي واقتصادي عالمي عادل وشامل للجميع يكون مشجعا للتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نشارك في طائفة واسعة من المبادرات على الصعيدين الدولي والإقليمي وفي مختلف الجماعات غير الرسمية. وانطلاقا من هذا المفهوم، فإن بلدي يشارك في مجموعة العشرين في مسعى وضع جدول أعمال مشترك لدفع عجلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي. والمكسيك، باعتبارها بلدا ناميا، تعي بشكل خاص أهمية الترويج لجدول أعمال للإصلاح يتماشى مع توقعات البلدان النامية، بما في ذلك على وجه الخصوص البلدان الأكثر ضعفا.

ونحن ندرك أيضا التأثير الواسع النطاق لمداولات واتفاقات مجموعة العشرين على المحافل الأخرى. ولذلك، فقد عرضت المكسيك، بصفتها البلد المضيف ورئيسة مؤتمر القمة السابع لمجموعة العشرين الذي يعقد في العام المقبل، أن تأخذ في الاعتبار شواغل البلدان غير الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني بأسره. وفي هذا السياق، فإن الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين ستفتح حوارا واسعا مع البلدان غير الأعضاء والمجتمع المدني ككل من أجل إضفاء مزيد من الشرعية والفعالية والشفافية على قرارات المجموعة.

إننا أمام منعطف حرج حيث يواجهنا العديد من التحديات، والتي ستراعيها جميعا الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين في محاولتها لتحقيق قيمة مضافة لأعمال المجموعة بشأن القضايا الأكثر إلحاحا على جدول الأعمال الدولي، مثل إعادة الاستقرار الاقتصادي من أجل إنعاش النمو؛ ورفض التدابير الحمائية واستكشاف سبل لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف ومؤسساته؛ وتعزيز دور صندوق النقد الدولي من أجل منع حدوث أزمات في المستقبل وتوضيح دوره في الحالة الراهنة؛ والبحث عن حلول للجوع، لا سيما في منطقة القرن الأفريقي؛ ومنع المضاربة على أسعار المواد الغذائية الأساسية. وسنضع في الاعتبار أيضا أهمية خطة التنمية لأفريقيا ونأمل في العمل مع منظمات مثل مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا والفريق المعني بتقدم أفريقيا برئاسة الأمين العام السابق كوفي عنان. ومن أولوياتنا أيضا الترويج للمواضيع ذات الصلة بالنمو الأخضر، بما في ذلك إنشاء الصندوق الأخضر وتنفيذ برامج تؤدي، في آن معا، إلى التخفيف من وطأة الفقر والحد من الانبعاثات الناتجة، في جملة أمور، عن إزالة الغابات.

والمكسيك تدرك أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وتعبئة الموارد الوطنية والدولية والمبتكرة لتمويل التنمية في هذا السياق. وسيسعى بلدي أيضا من خلال رئاسته لمجموعة العشرين إلى الإسهام في الاستمرارية والمتابعة والاتساق في عمل المجموعة من أجل تحقيق نتائج ملموسة، مع الحفاظ على المرونة والطابع غير الرسمي اللذين اتسمت بهما مؤتمرات القمة السابقة. ونحن ندرك الجهود التي تبذلها الرئاسة الفرنسية ونلتزم بالإسهام في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها مسبقا من خلال إجراء تقييمات حسنة الوقت للتقدم المحرز وتحديد الأهداف التي لم تتحقق بعد.

والمكسيك تولي أهمية كبيرة لمناقشة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية. ونحن نتفق تماما مع تقرير الأمين العام بشأن أهمية إدراج رؤية كلية حقا للتنمية بجميع جوانبها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في المناقشة. ونرى فرصة ثمينة للقيام بذلك في عام ٢٠١٢ في إطار مؤتمر قمة مجموعة العشرين ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والعمليات الدولية الأخرى، التي نستطيع من خلالها تقديم رؤية جديدة وشاملة لخطة التنمية. ونأمل أن تشاركنا الأمم المتحدة في تلك المهمة بشكل كامل.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506*). ونرى أنه ينبغي أخذ استنتاجاته وتوصياته في الاعتبار على النحو الواجب في أي أعمال مستقبلية، لا سيما داخل الجمعية العامة، لتحسين منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية فيما يتعلق بالتنمية.

تولي روسيا أهمية كبرى لإنشاء آليات متعددة الأطراف فعالة ويُعتمد عليها للتنظيم الاقتصادي على أساس

القيادة الجماعية للدول الرائدة، والتي ينبغي أن تكون مُمثلة جغرافيا وثقافيا، مع الاحترام الكامل لدور كيانات الأمم المتحدة. وما فتئنا ننادي بتقوية الأمم المتحدة بوصفها آلية فريدة لمواءمة مصالح البلدان المختلفة وأهم محفل دولي لاتخاذ قرارات منسقة بشأن مسائل التنمية ووضع المبادئ والمعايير الأساسية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والبيئي.

وغني عن البيان أنه لكي نضمن قيام الأمم المتحدة بدور كبير في منظومة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، يتعين على المنظمة التكيف بصورة عقلانية مع الواقع العالمي الجديد، مع الحفاظ على طابعها بوصفها منظمة مشتركة بين الدول وغلبة أحكام ميثاقها.

وتتمثل أولوية رئيسية لإصلاح القطاع الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة في هذه المرحلة في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية للرصد المنهجي والشامل للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك في سياق أنشطة المتابعة في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، من المهم تجنب إعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو قسري غير مبرر، الأمر الذي يمكن أن يضعف وظائفه المنصوص عليها في الميثاق. ونحن نعتقد أن تحديا أساسيا يتمثل في تسخير إمكانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتشجيع الاتفاق على وضع معايير ومبادئ توجيهية لإقامة شراكة عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

كما سيساعد إنشاء آليات مؤسسية فعالة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتنفيذ أنشطة المتابعة في مجال تمويل التنمية على تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

تقوم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بدور هام في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بقيادتها للمؤسسات المالية والتجارية. ولا بد من الاستمرار في الجهود الرامية إلى إصلاح الهياكل الرئيسية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي الوقت نفسه، لا تزال زيادة تحسين التفاعل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحية ومؤسسات بريتون وودز من ناحية أخرى أمرا هاما لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية في الوقت المناسب ومن أجل تحسين النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية.

ومن الأولويات الرئيسية إقامة حوار بناء بين الأمم المتحدة والتحالفات الرئيسية الجديدة، لا سيما مجموعة العشرين وغيرها من الرابطات بين البلدان، بما في ذلك التجمعات الإقليمية. والتصدي الفعال وفي الوقت المناسب لتحديات التنمية المعاصرة يتطلب تنسيقا أوثق للجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة وفي خارج إطار الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نود بصفة خاصة أن نلاحظ أن قادة مجموعة العشرين قرروا، في مؤتمر قمة كان، دعم إجراء اتصالات منتظمة مع طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثنوا على إسهام منظومة الأمم المتحدة في أعمال مجموعة العشرين وناقشوا خطوات محددة لتنمية أواصر التعاون المفيد للجانبين مع الأمم المتحدة.

في الختام، نود أن نؤكد اهتمام الوفد الروسي بمواصلة الحوار البناء مع جميع الشركاء من أجل اعتماد قرارات توافقية تهدف إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقده جلسة اليوم

الهامة بشأن الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية. ويشكل التقرير الذي أعده الأمين العام عن بند جدول الأعمال قيد المناقشة، والوارد في الوثيقة A/66/506*، إسهاما كبيرا في المناقشة اليوم.

وتستدعي التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين عملا جماعيا، حيث أنه ليس بوسع أي بلد إدارة التحديات الناشئة المتعددة الأوجه بمفرده. ونظرا لتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، فإن الانعزالية الاقتصادية أو السياسية ليست خيارات ذات مصداقية، حتى بالنسبة لأكبر الأطراف الفاعلة.

وعلى الرغم من ظهور عدد لا يحصى من التجمعات غير الرسمية والهيئات الإقليمية على مدى السنوات القليلة الماضية وانتشار المنظمات غير الحكومية والشركات عبر الوطنية، تظل الأمم المتحدة ثابتة في صلب النظام الدولي. وفي الوقت نفسه، تتعرض المنظمة لضغوط متزايدة لتحقيق نتائج فعالة. وإذا ما كان للأمم المتحدة أن تحتفظ بشرعيتها، التي هي ربما أكثر أصولها قيمة، فيجب عليها أن تعبر عن الوقائع والأولويات المتغيرة في العالم.

سرعت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتيرة التغيرات الهيكلية في النظام العالمي. وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على أزمة عام ٢٠٠٨، فإن البلدان النامية تظهر مرونة ملحوظة، في حين يواجه العديد من البلدان المتقدمة النمو مخاطر متجددة للتباطؤ والركود الاقتصاديين. وتقترب البلدان النامية بالفعل، وفقا لبعض المقاييس، من إنتاج نصف الناتج الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية.

ويتمثل أحد الدروس المستخلصة في المشهد الاقتصادي العالمي المتغير، في أنه لم يعد من الممكن تجاهل مطالب العالم النامي في خضم معالجة الأزمة. وشكلت البلدان النامية معا قوة دافعة في إصلاحات إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس تحقيق الاستقرار المالي. ونحن نؤيد اتفاقي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ بشأن إصلاح صندوق النقد الدولي، ولكن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير إضافية. ولا نزال ملتزمين بتوسيع نصيب البلدان النامية من الحصص في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الأقل إلى مستوى التكافؤ مع البلدان المتقدمة النمو.

إن الأمم المتحدة، بفضل ولايتها الشاملة وعضويتها العالمية، لديها دور رئيسي يتعين أن تؤديه في نظام إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وينبغي ألا تهدف إلى أن تحل محل المؤسسات المالية الدولية أو التنافس معها، ولكن أن تهدف إلى الانخراط في حوار فعال ومثمر، بحيث تكون عضويتها العالمية الفريدة ممثلة كما يجب في المناقشات الدولية بشأن إصلاح وإدارة هيكل الاقتصاد الدولي.

وفي ذلك الصدد، تعتقد البرازيل أن من المهم بشكل حاسم مواصلة تعزيز آلية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل عملية التنمية. وبينما نعتقد أن الآلية المتعددة الأوجه التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩ تشكل خطوة إيجابية، فإنها تقل كثيرا عن المستوى المطلوب لضمان النظر بشكل مناسب في جدول أعمال تمويل التنمية. وكما ذكرنا في الجلسات السابقة، فإن مؤتمر مونتيري هو مؤتمر القمة الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة في مجال التنمية، الذي لم يسفر عن إنشاء هيئة حكومية دولية دائمة لمراقبة وتعزيز تنفيذ نتائجه. إن إنشاء لجنة فنية معنية بتمويل التنمية سيتيح قطع شوط طويل في اتجاه معالجة الشواغل الحالية للبلدان النامية.

بينما يقترب موعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، من المهم أيضا النظر في التحديات التي تواجه دور

الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ثمة بعض التقارب حول أهداف التنمية المستدامة، مما يوفر خيارا ممكنا لخطة الأمم المتحدة للتنمية بعد عام ٢٠١٥ باعتبارها وسيلة لتوطيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق، ينبغي أن يكون الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة متماسكا، بحيث يمكن أن يدعم التنفيذ ويعزز التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

وتعتقد البرازيل أن مؤتمر ريو يمكن أن يصبح نقطة انطلاق لعملية إصلاح جوهري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تحويل المجلس إلى هيئة حكومية دولية مركزية لتحقيق التنمية المستدامة، تعالج بطريقة متوازنة وشاملة أبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وإذا ما أُريد للأمم المتحدة أن تظل في مركز إدارة الشؤون العالمية، يجب أيضا الاعتداد على النحو الواجب بدورها الحيوي في صون السلم والأمن، خصوصا فيما يتعلق بمصداقية مجلس الأمن. ولهذا السبب، فإن الإصلاح مهم جدا لمستقبل الأمم المتحدة. وثمة اعتراف عالمي بأن جانبا رئيسيا من جوانب الإصلاح يتمثل في جعل مجلس الأمن يتماشى مع الوقائع السياسية لعالم اليوم. وبذلك، سيعزز الإصلاح تمثيليته وشرعيته وفاعليته.

والأعضاء الدائمون الحاليون منحصرون في الأعضاء الذين كانوا دائمين في سنة ١٩٤٥. وإذا ما كنا جادين في لحاق مجلس الأمن بركب القرن الحادي والعشرين، فلا بد من تغيير تلك الحالة. وأي خيار آخر سيترك الوضع القائم دون تغيير وسيكون له أثر غير مرغوب فيه على شرعية الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين وقابليتها للبقاء على المدى الطويل.

وعليه، فإن ما هو مطلوب وما تنادي به الغالبية العظمى يتمثل في توسيع كلتا الفئتين بغية إنهاء التفاوت بين بنية المجلس التي عفا عليها الزمن وعالم اليوم المعقد الحافل بالتحديات. وفي السياق نفسه، إذا ما أُريد لمجلس الأمن أن يجسد التوسع الكبير في عضوية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥، فثمة حاجة إلى المزيد من المقاعد غير الدائمة، لا سيما للبلدان النامية.

وبصفة البرازيل عضوا منتخبا في المجلس للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فقد تمكنت من الإسهام في أعمال مجلس الأمن، وبالتالي في تحقيق السلم والأمن الدوليين. لقد كانت تجربة مليئة بالتحديات. وطوال فترة عضويتنا، سعينا، في الأعمال اليومية للمجلس، إلى تسليط الضوء على التزام البرازيل القوي وجدية نهجها فيما يخص دعم الأمم المتحدة بشكل متوازن ومنصف وبنَّاء.

وما فتئت البرازيل تطالب منذ وقت طويل بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وقد أكدنا مجدداً استعدادنا وقدرتنا على الاضطلاع بمسؤوليات رئيسية في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

وأنا أرى أن تعددية الأطراف – والأمم المتحدة بشكل خاص – ستستفيد من توسيع عضوية مجلس الأمن، الأمر الذي يكفل لهذا الجهاز أن يكون معبراً بحق عن الواقع الجغرافي السياسي ويجعله أكثر تمثيلا ومشروعية وفعالية وكفاءة.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أيما سرور أن نشارك في أول مناقشة للجمعية العامة بشأن الحوكمة العالمية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. والمناقشات المكثفة داخل الأمم المتحدة وخارجها بشأن هذا الموضوع لها ما يبررها بالتأكيد. ففي أوقات الأخطار الحادة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، نشهد عمليات صنع القرارات لمجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة

والمؤسسات ومجموعات المصالح. وبعبارة أخرى، فإننا في خضم إعادة ترتيب لصرح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

ومنذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن الاقتصاد العالمي في حاجة ماسة ومستمرة لإيجاد حلول لمجموعة متنوعة من المشاكل الهيكلية والمنهجية. وبات من المفهوم، من وجهة نظرنا، أن حسن توقيت الاستجابات السياسية أصبح عاملاً أساسياً عندما نتكلم عن فعالية وكفاءة إدارة الشؤون الاقتصادية. ومع ذلك، ينبغي لنا ألا نقلل من أهمية العوامل الأخرى، مثل الشمولية والشفافية.

وما فتئت ليختنشتاين تطالب بتعددية أطراف جامعة وشفافة باعتبارها قوة دافعة أساسية للتنفيذ الناجع للمعايير والسياسات العالمية. وفي هذا الصدد، لاحظنا مع الارتياح عزم الرئاسة الحالية لمجموعة العشرين، المكسيك، على التركيز في جهودها على التنفيذ. ونرى في ذلك فرصة لمجموعة الـ ٢٠ لزيادة مشاركتها بصورة متعددة الأطراف جامعة وشفافة، لا سيما مع الأمم المتحدة. وانطلاقاً من عالميتها والمساواة السيادية لكل الدول الأعضاء فيها، تبقى الأمم المتحدة بمثابة المحفل الشرعي حقاً لصنع القرارات في الشؤون المتعلقة بوضع المعايير العالمية وينبغي أن تحافظ على دورها المركزي في منظومة الحوكمة العالمية.

وفي حين أننا نرى الأمم المتحدة في مركز صنع القرارات العالمي، نقر بأنه في بعض الأوقات، أثبتت تجمعات غير رسمية كمجموعة الـ ٢٠ قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة ومناسبة من حيث التوقيت في ميدان السياسات الاقتصادية والمالية العالمية. وكعضو في مجموعة الحوكمة العالمية، نرى أن هذه الآراء متسقة تماماً ولطالما دعونا إليها. ونلاحظ أنه في كان، أكدت مجموعة الـ ٢٠ أنها ستظل تمثل تجمعاً غير رسمي. وبتكوينها الخاص، يمكن لتلك المجموعة أن تنتج مدخلات ومبادرات وأن تولد زخماً سياسياً، وخاصة حيثما تتعثر المناقشات في الأمم المتحدة أو في منظومة الأمم المتحدة الأوسع، كما هو الحال في الوقت الحاضر.

ومع ذلك، نرى أنه ينبغي لمجموعة الـ ٢٠ أن تبذل جهداً منهجياً أكبر لإعادة مبادراتها بشأن السياسات العالمية إلى عمل الأمم المتحدة، بغية تنفيذها وإضفاء المشروعية عليها. والواقع أننا شهدنا في الخريف مرة أخرى، وخاصة في اللجنة الثانية، أن هذا يمكن أن يتحقق بطريقة عملية وموضوعية المنحى. وعلى هذا الأساس، نشجع المساهمات الحالية من جانب مجموعة الـ ٢٠ في مناقشات الأمم المتحدة والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع. ونفهم التكاملية بين الأمم المتحدة ومجموعة الـ ٢٠ بهذه الطريقة البنَّاءة.

ونود أن نشكر الأمانة العامة على تزويدنا بتقرير (A/66/506*) كمدخل للمزيد من المناقشات. غير أن ما أدهشنا أن عناصر مهمة، لا سيما فيما يختص بالعلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة الـ ٢٠، لم تجد طريقها إلى النسخة النهائية المنقحة للتقرير. وكان يمكن لتلك العناصر أن تضيف إضافة هامة إلى مضمون التقرير، كما طالبت الدول بذلك في القرار ٩٤/٦٥.

ويقدم التقرير نظرة عامة على سبل تحسين منظومة الأمم المتحدة وزيادة أهميتها في هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الجهود الإصلاحية لازمة، وأن علينا أن نستخدم قدرة الأمم المتحدة الفريدة على عقد المؤتمرات بشكل أكثر منهجية لمناقشة المسائل المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الصدد، نرى أن ثمة حاجة للمزيد من الخبرة المالية والاقتصادية المستقلة التي توفر أساساً واقعياً لمناقشاتنا بشأن تلك المسألة. ولابد لنا أيضاً من ترشيد ولايات الأمم المتحدة التي تتناول الشؤون الاقتصادية والمالية العالمية

وجدول أعمال الاقتصاد الكلي للجمعية العامة ذاتها. ونأمل أن يتوفر لدينا عما قريب كتلة حرجة من الإرادة السياسية لمثل هذه الممارسة الشاملة في الإصلاح المؤسسي.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أثني على تقرير الأمين العام المقدم في إطار البند (ب) ١٢٣ من جدول الأعمال (A/66/506*). والآثار المتبقية للأزمة المالية الدولية والتحديات العالمية الحادة كأزمتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ قد سلطت الضوء بشدة على المشاكل الهيكلية لمنظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية. وفي حين أن تلك المنظومة شهدت بعض التغييرات مؤخراً، فإنها لم تتواءم جيداً بعد مع الخريطة الاقتصادية العالمية المتغيرة. وترى الصين أن تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية سيوفر ضمانة مؤسسية قوية للتنمية المستقرة والصحية للاقتصاد العالمي ومن ثم سيصب في مصلحة المجتمع الدولي عامة.

إن نصيب البلدان النامية من الاقتصاد العالمي يزداد بصورة مطردة الآن، كما أن دورها في الحوكمة الاقتصادية العالمية يزداد وضوحاً. وينبغي أن تعبر الآلية الجديدة للحوكمة الاقتصادية العالمية عن التغيرات في الخريطة الاقتصادية، وأن تركز على التمثيل والمساواة والفعالية، وأن تتبع مبدأ الاحترام المتبادل واتخاذ القرارات بشكل جماعي، وزيادة تمثيل وصوت البلدان النامية.

ويتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تعزيز التفاهم والتنسيق فيما بينها بصورة متبادلة. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تفي بواجباتها والتزاماتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية وأن تقوم بمزيد من الأعمال الملموسة لصالح التنمية. وعلى أساس أحوالها الوطنية ومستويات تنميتها، ينبغي للبلدان النامية أن تضطلع بمسؤوليات دولية بالقدر الذي تسمح به قدراتها. وبهذه الطريقة، يمكن لكل البلدان أن تعمل معاً من أجل نمو الاقتصاد العالمي بشكل متوازن وشامل ومستدام وإبداعي وآمن.

والأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات الحكومية الدولية عالمية وتمثيلاً وسلطة في عالمنا اليوم، فإنها تقوم بدور لا غنى عنه في الشؤون الدولية. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور هام في الحوكمة الاقتصادية العالمية، لا سيما في مجال التنمية، كما ينبغي أن ينخرط في التعاون في إطار الأمم المتحدة لمعالجة مختلف التحديات العالمية بطريقة مناسبة. ويمكن للآليات الأخرى أن تقوم بدور داعم وتكميلي بغية إكمال عمل الأمم المتحدة.

وترى الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على الجوانب التالية. أولاً، على المنظمة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي في التعاون الدولي من أجل التنمية، وزيادة الاهتمام والمدخلات بشأن ركيزة التنمية، وإيلاء الأولوية لمسألة التنمية في جدول الأعمال الدولي، والنهوض بالتنمية على المستويين الكلي والاستراتيجي، وخاصة لتعزيز الوظيفة التنسيقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا، ينبغي للوكالات المتخصصة أن تؤدي دورا هاما في التعاون الدولي لأغراض التنمية عبر تأمين الموارد وتحسين الآليات وتعزيز التعاون في ذلك المجال، وتوفير ضمانات مؤسسية صلبة للتعاون الدولي لأغراض التنمية.

ثالثا، ينبغي للمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعزيز مهامها الإنمائية، وزيادة الموارد لأغراض التنمية وتنفيذ المشاريع الإنمائية لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص على تحقيق التنمية.

رابعا، يتعين على مجموعة العشرين أن تعطي الأولوية في اهتماماتها للتنمية وجعلها موضوعا رئيسيا في مناقشاتها.

وينبغي أن تعمل المجموعة على تعزيز التعاون وعمليات التبادل مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بغية إعطاء زخم سياسي أكبر، وتوفير مزيد من الموارد الاقتصادية وتقديم ضمانات مؤسسية أفضل لجدول أعمال التنمية العالمية.

خامسا، يتعين على المجتمع الدولي العمل معا لبناء بيئة تجارية عالمية مفتوحة حرة عادلة ومنصفة، وأن يعمل على تعزيز الجهود من أجل تحقيق نتائج في وقت مبكر لجولة الدوحة على نحو شامل ومتوازن، وتحقيق أهداف التنمية، وبالتالي إعطاء طاقة جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية.

أخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي الإسراع في إنشاء نظام مالي عالمي عادل ومنصف وشامل ومنظم، وتعزيز الضوابط المالية العالمية، وبناء قدرة البلدان النامية على تحمل المخاطر المالية وخلق بيئة اقتصادية مواتية للتعاون الإنمائي الدولي.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، يطيب لي أن ألقي بيان جمهورية مصر العربية بشأن البند ١٢٣ (ب) الخاص بالدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في الحوكمة الدولية.

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره بشأن الحوكمة الاقتصادية الدولية والتنمية حيث يأتي اجتماعنا اليوم لمناقشة البند الخاص بالدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في الحوكمة الدولية تعبيرا عن الاهتمام المتنامي الذي باتت تحظى به قضية الحوكمة الدولية على الأجندة الدولية، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، وهو الاهتمام الذي تجسد في اختيار موضوع ”إعادة تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية“ ليكون الموضوع الرئيسي للنقاش العام خلال الجزء رفيع المستوى من أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ولا شك في أن نقاشنا اليوم يبني على العملية التفاوضية التي تُوجت باتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٥/٩٤.

من جانب آخر، تدرك مصر الصلة الوثيقة بين بروز قضية الحوكمة الدولية وبين تصاعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والأزمات المتعددة والمترابطة الأخرى، لا سيما أزمتي الغذاء والطاقة، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ. وكشفت هذه الأزمات عن عمق الخلل في بنية الأطر الدولية المتعددة الأطراف المعنية بصناعة القرار الدولي، وعن عدم تحقيقها للتنسيق الكافي في مجال السياسات الاقتصادية الكلية، ومن ثم قصورها عن معالجة تلك الأزمات، على نحو كان له تداعيات سلبية على دولنا جميعا، لا سيما على جهود الدول النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن قضية الحوكمة الدولية يجب ألا تكون مرادفا للحوكمة الاقتصادية الدولية، باعتبار الأولى أشمل وأعم، لكونها تضم إلى جانب البعد الاقتصادي الأبعاد الأخرى ذات الصلة بالحكم الرشيد بوجه عام، وعلى نحو يؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، وضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة على أسس سليمة.

ولا شك في أن أطر اتخاذ القرار الدولي في مجالي السلم والأمن وغيرهما من المجالات، مثلها مثل تلك المعنية بقضايا الاقتصاد العالمي، قد تشكلت منذ عقود طويلة، في ظل ظرف دولي مختلف، وأصبحت بالتالي غير مواكبة للتطورات التي طرأت على بنية وتفاعلات النظام الدولي خلال هذه العقود. بل وانتقلت هذه التطورات إلى المجال الاقتصادي، على ضوء الزيادات الحادة في معدلات التجارة وتدفقات رؤوس الأموال في ظل تنامي العولمة والاعتماد المتبادل، إلى جانب تنامي أهمية الدول النامية على الساحة الاقتصادية الدولية.

ومن هذا المنطلق، يؤكد وفد مصر على ضرورة أن تستهدف جهودنا المشتركة لإصلاح أطر اتخاذ القرار الدولي صياغة منظومة حوكمة دولية قادرة على التصدي للتحديات الراهنة والناشئة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب تعزيز المشاركة الحقيقية للدول النامية في عملية صنع القرار الدولي، سواء بالنسبة إلى توسيع وإصلاح مجلس الأمن أو تفعيل دور الجمعية العامة، وكذلك في المجال الاقتصادي، بما ينعكس إيجابا على تعزيز شفافية وديمقراطية وفاعلية وعدالة هذه الأطر، ويعزز من قدرتها على مساندة تحقيق تطلعات شعوبنا جميعا، لا سيما إزاء معالجة عدم المساواة، والحد من الاختلالات الاقتصادية العالمية القائمة بين الدول المتقدمة النمو والنامية، وتحقيق التنمية والنمو المستدام، وتعزيز الأمن الغذائي.

تتمتع الأمم المتحدة بخصوصية فريدة في بنية النظام الدولي المتعدد الأطراف، حيث يترتب عليه نمط عضويتها العالمي ومبدأ المساواة بين الدول الذي تقوم عليه شرعية لا جدال فيها. ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في الحوكمة الدولية، وأهمية قيامها في هذا الخصوص بدور تنسيقي بين جميع الوكالات والهيئات والترتيبات الدولية والإقليمية المعنية بالجوانب المختلفة للعمل الدولي المشترك، لا سيما في المجالات التجارية والنقدية والمالية وذلك لضمان تحقيق الاتساق في السياسات التي تنفذها هذه الجهات.

ولا شك أن اضطلاع الأمم المتحدة بهذا الدور الرئيسي في الحوكمة الدولية، خاصة في المجالين الاقتصادي والتنموي، يتطلب في المقام الأول توافر الالتزام والإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء للعمل في إطار المنظمة، وكذلك القيام بالإصلاحات المطلوبة لتمكين الأمم المتحدة من القيام بهذا الدور، خاصة ما يتصل بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز دوره كمحفل لصياغة السياسات وبناء توافق الآراء، على نحو يمكنه من القيام بالدور التنسيقي المنوط به على نحو فاعل.

كذلك، فإن من بين العناصر الداعمة لتمكين الأمم المتحدة من القيام بهذا الدور ما يتعلق بتحسين التنسيق فيما بين أجهزة الأمم المتحدة والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، وكذلك وفاء الدول كافة بالالتزامات التي تعهدت بها خلال قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، التي تمثل في مجملها الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا، بما يؤدي إلى تجاوز الفجوة القائمة في تنفيذ التعهدات، وينعكس على تعزيز المساءلة والشفافية بالنسبة إلى جهود تحقيق الأهداف التنموية في إطار المسؤولية المشتركة.

من جانب آخر، فإن عملية الإصلاح الجارية لأجهزة الأمم المتحدة، التي من شأنها تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الدولية، لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع ضرورة إجراء مزيد من النقاش بين كل الدول الأعضاء حول اقتراحات استحداث آليات جديدة في إطار المنظمة، من شأنها تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية الدولية، لا سيما اقتراح مجموعة الـ ٧٧ والصين بإنشاء لجنة حكومية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة عملية تمويل التنمية، وكذلك الاقتراح بإنشاء ”مجلس للتنسيق الاقتصادي العالمي“، الذي كان أحد توصيات تقرير لجنة الخبراء التي أنشأها رئيس الجمعية العامة حول إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، برئاسة البروفسور جوزيف ستيخليتز.

تُعد قضية طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة والمجموعات غير الرسمية، لا سيما مجموعة العشرين، واحدة من أبرز القضايا المثارة في إطار النقاش الدائر حول الحوكمة الاقتصادية الدولية. وعلى الرغم من إدراك مصر لأهمية الدور

الذي قامت به المجموعة في معالجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإنها تؤكد على أهمية أن تنطلق العلاقة بين الأمم المتحدة والمجموعات غير الرسمية من قاعدة عدم الافتئات على ولاية الأمم المتحدة، خاصة في المجال التنموي. وعلى هذا الأساس، ترحب مصر بالتواصل القائم بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، وتؤكد في ذات الوقت على أن تعزيز دور المجموعة يتطلب مشاركة الدول النامية بشكل حقيقي في عملية اتخاذ القرار في إطار المجموعة، على ضوء تأثر جميع الدول بما يصدر عنها من قرارات، إضافة إلى أهمية توسيع نمط عضويتها ليكون أكثر تمثيلا لمصالح الدول النامية، خاصة القارة الأفريقية، والتي ينطوي نمط العضوية الحالي للمجموعة على تكريس تهميشها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي.

وستواصل مصر انخراطها الفاعل في المحافل الهادفة إلى معالجة أوجه القصور القائمة في بنية الحوكمة الدولية، وتتطلع مصر في هذا المجال إلى أن يُسهم نقاشنا اليوم في إطار الجمعية العامة، وكذلك نقاشنا المستقبلي في إطار المحافل الدولية ذات الصلة، خاصة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، في صياغة أطر أكثر ديمقراطية وعدالة وشفافية لصياغة القرار الاقتصادي الدولي، تضطلع في إطاره الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في تحقيق الاتساق والتنسيق بين السياسات والجهود الدولية المختلفة بما يساهم في نجاح جهودنا نحو تحقيق تطلعاتنا التنموية.

السيد إرازوريز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في الدورة السابقة للجمعية العامة، كان لشيلي شرف عرضها على الجمعية العامة القرار ٩٤/٦٥ بعنوان ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية“، بالنيابة عما يزيد على ١٠٠ من البلدان التي قدمته، واتخاذه بتوافق الآراء في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وهكذا، فقد طُلب إلى الجمعية العامة النظر في بند يتصف بأهمية أساسية للجميع: تقييم ودراسة السبل الكفيلة بتحسين أساليب عمل المجتمع الدولي لمواجهة التحديات العالمية المختلفة جماعيا، مع إيلاء اهتمام خاص للدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة.

إن تعددية الأطراف الشاملة التي تتعزز وتمارس في منظومة الأمم المتحدة تتيح لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، أن تُسمع صوتها وتبيّن مصالحها، قبل اتخاذ القرارات بشأن بنود البرنامج العالمي. ونظرا للتحديات الملحة التي يواجهها عالمنا المترابط والمعولم، فإننا نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعددية الأطراف الشاملة هذه والدور المركزي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بأسرها في هذا السياق.

لقد كان الهدف من القرار ٩٤/٦٥ التأكيد من جديد على قيمة تعددية الأطراف العالمية والشاملة للأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية، والاستجابة للميل المتزايد نحو التعامل مع المسائل العالمية في مجموعات صغيرة من الدول. وكان الهدف أيضا إيجاد السبل والوسائل لمضاعفة الجهود في سبيل إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها بغية تمكينها من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية. والعالم الذي لا تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور إداري مركزي سيكون عالما غير عادل ومن دون سلطة جماعية شرعية.

وعملا بالقرار، بالإضافة إلى هدفه العام والواسع النطاق المتمثل في معالجة بند جدول الأعمال المتعلق بدور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية، تقرر أنه ينبغي للنظر في هذا البند خلال السنوات المقبلة أن يكون أكثر تركيزاً وتكريساً حيال قطاع يتصف بأهمية خاصة. لذلك، تقرر أنه ينبغي للنظر في هذا البند خلال هذه الدورة أن يركز على إدارة الاقتصاد العالمي والتنمية. ودور الأمم المتحدة واسع

جداً في هذا المجال وهو، إلى جانب الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، يشمل مجموعة هامة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن يراها الآخرون صعبة المعالجة من حيث التنسيق من أجل العمل الدولي الجماعي.

ومن المعروف جيدا أنه في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية، حاولت ما يسمى مجموعة العشرين أن تنسق الإجراءات، على مستوى مؤتمر القمة، في مواجهة الأزمة. والمؤكد تماما أن ردة الفعل تلك الجديرة بالثناء كانت موضع ترحيب في ذلك الوقت. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن عمل مجموعة العشرين يشكل مصدر قلق أيضاً نظراً للعدد المحدود من الدول المعنية. ونعتقد أن هذا القلق مشروع من حيث المبدأ، ولكننا ندرك أيضا أن مجموعة العشرين تتألف من مجموعة بلدان أعضاء في هذه المنظمة، وأنها أعربت مرارا عن رغبتها في عدم تجاهل الدور الذي يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تؤديه في اجتماعاتها، التي يدعى إليها أيضا الأمين العام والبعض من غير الأعضاء.

وبالنسبة إلى هذه المناقشة، قدم لنا الأمين العام تقريرا بعنوان ”إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية“ (A/66/506*). ويواصل رئيس الجمعية العامة، كما سلفه، إجراء المناقشات المواضيعية الهامة المفيدة للنظر في هذا البند. ونحن نشكرهما على هذه الإسهامات.

وإننا ممتنون أيضا لمكتب تمويل التنمية على عمله دعماً للنظر في هذا البند. فالمكتب على دراية جيدة بهذه المسألة، ونظراً لأن الجوانب المنهجية لتمويل التنمية مركزية بالنسبة إلى جدول أعمال توافق آراء مونتيري، فإن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية تعالَج من منظور التنمية والدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم به.

ويسرنا أن يبدأ التقرير بالسعي إلى توضيح أهمية عمل النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية بطريقة سلسة من أجل عمليات التنمية. ونعتقد أن هذا مهم إذا أردنا التحرك نحو اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية من منظور التنمية. ونرحب أيضا بما جاء في التقرير عن الطريقة التي يتشكل بها العالم مؤسساته وآلياته وجهاته الفاعلة لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، بما في ذلك النظر في جهات فاعلة جديدة مثل مجموعة العشرين.

وفيما يتعلق بهيكلية التقرير، قد يكون الفصل ثالثاً هو الأهم إذا أردنا أن نجعل بند جدول الأعمال وسيلة للعمل. ويسعى التقرير للإشارة إلى وجود فجوات أو أوجه قصور في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وهو يشير إلى مكامن العجز فيما يتعلق بشرعية بعض الترتيبات الهامة للعمل الجماعي في المسائل الاقتصادية العالمية، لأن البلدان النامية أساسا ممثلة تمثيلاً ناقصاً أو غير ممثلة في تلك الآليات.

ويذكر التقرير تفضيل الجهات الفاعلة الرائدة إحالة مسائل الاقتصاد العالمي إلى آليات أو مجموعات ذات عضوية محدودة أو آليات تفتقر إلى المساواة في صنع القرار، بدلاً من محافل الأمم المتحدة الشاملة والديمقراطية.

وفي هذا الصدد، يبرز التقرير الحاجة إلى تكامل العلاقة بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة، وإلى احترام مجموعات كهذه لهياكل صنع القرار في الكيانات والآليات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وتؤيد شيلي وتدعم، بطبيعة الحال، هذه التوصيات التي تتفق مع تلك التي يدعو إليها فريق الإدارة العالمية الذي نؤيد بيانه. ونعتقد أيضاً أنه من المناسب أن ننظر في أهمية البعد الإقليمي في الإدارة الاقتصادية العالمية، وهو موضوع نظمت شيلي بشأنه حلقة دراسية إقليمية في آب/أغسطس في

مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في سنتياغو.

وبناء على ما تقدم، أعتقد أنه يمكننا أن نخلص إلى أولاً، أن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية تعاني من أوجه قصور معروفة جيدا فيما يتعلق بآليات الحكم، وكذلك عدم وجود اهتمام أو وجود اهتمام محدود جداً بمسائل ذات أهمية كبيرة للتعاون الدولي. وبعض الأمثلة على ذلك تشمل انعدام التنظيم السليم للأسواق المالية ووجود آلية عالمية للتعاون الدولي في شؤون الضرائب. ثانيا، إن الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في عدد من مسائل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية غير محدد بوضوح فيما يتعلق بالجهات الفاعلة المؤسسية الأخرى ذات الصلة.

أين نحن اليوم، بعد سنة واحدة على بدء القرار ٩٤/٦٥ لعملية استعراض إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية؟ لقد اكتشفنا أن هناك فجوات هامة وأوجه عدم كفاءة، فضلاً عن اقتراحات مختلفة للمعالجة والعمل على تعزيز التحسينات في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وبالنسبة إلى العديد من هذه الفجوات وأوجه القصور، يبدو أن منظومة الأمم المتحدة وآلياتها العالمية هي المدعوة إلى العمل على مواجهتها.

ومع ذلك، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء مفتوح وشفاف تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل تحقيق توافق الآراء بشأن ما ينبغي القيام به، وكيفية تجهيز أنفسنا، كأمم متحدة، لكي يؤدي كل منا دوره. يجب أن نستعد للنظر في الأمر مستقبلاً في وجود مدخلات يوفرها تقرير عن الإجراءات المقترحة يكون أكثر تركيزا، مع إيلاء اهتمام خاص لما يمكننا القيام به داخل الأمم المتحدة ومن خلالها من أجل تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

وسيعمل وفدي من أجل الاتفاق على مشروع قرار جديد بشأن هذا البند. وكما حدث في عام ٢٠١٠، سنعمل على أساس نص أولي يعبر عن الشواغل الرئيسية التي جرى الإعراب عنها اليوم وفي المناقشات السابقة حول هذا الموضوع. وفي ذلك الصدد، سنعمل من أجل اعتماد قرار يرسي المعايير الملائمة للنظر بصورة أكثر موضوعية في هذا البند من بنود جدول الأعمال في الدورة القادمة للجمعية العامة.

ونحن على ثقة بأنه في كانون الثاني/يناير، بعد المشاورات المفتوحة العضوية، سنكون قادرين على تحقيق توافق في الآراء بشأن قرار جديد في ظل رؤية واضحة لأهدافنا والطريق المفضية إلى تحقيقها. ونحن مقتنعون بأن الجمعية العامة تتصدى، في إطار هذا البند، لمسألة أساسية لضمان بقاء الأمم المتحدة في مركز النظام العالمي وإدارة شؤونه.

السيدة هندري (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة بهذه المناقشة العامة، كما ترحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506*). ونحن نتطلع بشدة إلى مشروع القرار المزمع أن يعممه وفدا شيلي وسنغافورة في العام الجديد. ويوفر تقرير الأمين العام أساسا جيدا لذلك.

في السياق المحدد لمجموعة العشرين، قدم رئيس وزراء المملكة المتحدة تقريرا في مؤتمر قمة كان عن إدارة الشؤون العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر، معنوناً ”الحوكمة من أجل النمو“. ويركز التقرير على مقترحات عملية لتحسين الطريقة التي تعمل بها مجموعة العشرين وعلاقاتها مع مختلف المؤسسات، فضلا عن تركيزه على إدارة القضايا العالمية الأوسع نطاقا.

وقد أعد هذا التقرير بعد إجراء اتصالات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك زيارة قام بها مساعد رئيس مجموعة العشرين المكلف بملف مؤتمر قمة المجموعة إلى نيويورك في أيلول/سبتمبر. ودعا التقرير إلى تعزيز المشاركة بين المجموعة والأمم المتحدة وجعلها أكثر منهجية، بما في ذلك توصية بأن تؤيد المجموعة اقتراحا قدمته مجموعة الحوكمة العالمية لتنظيم ممارسة تقديم الإحاطات الإعلامية وإجراء المشاورات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ورحب البيان الختامي لمؤتمر قمة كان بذلك التقرير، والأهم من ذلك أنه وافق على توصيته الداعية إلى أن تظل المجموعة مجموعة غير رسمية. وذكر البلاغ أيضا: ”سنواصل الانخراط الثابت والفعال مع غير الأعضاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، ونرحب بإسهاماتهم في عملنا“.

إننا نتطلع إلى متابعة تقرير رئيس الوزراء، آملين أن يوفر مدخلا مفيدا يكمِّل تقرير الأمين العام والعمل القيم الذي تضطلع به مجموعة الحوكمة العالمية في مناقشاتنا بشأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية المقرر أن تجري هنا في نيويورك في العام الجديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.